

## استقبالات معالي الوزير

### • نائب مدير جامعة إنديانا

استقبل معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى بمكتبه بالوزارة يوم الثلاثاء ١٥ جماد الأولى ١٤٣٢هـ نائب مدير جامعة إنديانا عميد الدراسات العليا بالجامعة بالولايات المتحدة الأمريكية / رديفيد رولاند. وتناول اللقاء مناقشة الجوانب التخصصية في الشؤون الإجرائية لمرفق القضاء فيما رحب وزير العدل بالتعاون المشترك بين كل من الجامعة والوزارة في مجالات التدريب.

### • السفير المصري

استقبل معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى بمكتبه بالوزارة يوم السبت ١٩ جماد الأولى ١٤٣٢هـ سفير جمهورية مصر العربية لدى المملكة محمود محمد عوف. وجرى خلال الاستقبال تبادل الأحاديث الودية ومناقشة الموضوعات المتعلقة بالشأن القضائي والعلاقة بين البلدين.

### • وزير العدل الإندونيسي

استقبل معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى بمكتبه بالوزارة يوم الأربعاء ٩ جماد الأولى ١٤٣٢هـ وزير العدل الإندونيسي باتر ياريس أكبر.

وأشاد معالي وزير العدل في بداية اللقاء بعمق العلاقات التي تربط الشعبين والبلدين الشقيقين، مبيناً أن القضاء السعودي يتمتع بالاستقلال والحياد التام في أحكامه وليس لأحد التدخل في القضاء، منوهاً بالنقلة الإجرائية لقضاء المملكة في إطار مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، لتطوير مرفق القضاء ومعدلات النمو في نظر القضايا تحقيقاً لمبدأ العدالة الناجزة، مؤكداً استعداد الوزارة للتعاون التام مع الجانب الإندونيسي في كل ما يخدم العدالة ويحقق مصلحة البلدين.

وأشاد وزير العدل الإندونيسي من جهته بعمق العلاقات السعودية الإندونيسية، مشيراً أن العمالة الإندونيسية المنزلية والمهنية بالمملكة تلقى الترحيب والاحترام من الشعب السعودي، داعياً إلى زيادة التعاون القائم بين الوزارتين وتبادل الزيارات بين منسوبيها.

## وزير العدل في ملتي تسبب الأحكام القضائية:

### قضاة المملكة يتمتعون بخاصية الرسوخ في الفقه الإسلامي وأصوله

جاء ذلك في كلمة وزير العدل «ملتقى تسبب الأحكام القضائية»، الذي عقد في جدة مؤخراً وقد أشار معالي الوزير في كلمته إلى أهمية هذا الملتقى، معتبراً تسبب الحكم القضائي في طليعة ضمانات العدالة، وعنوان شفائيتها، ومركز قوة أحكامها، قائلاً: إنَّ حثيَّات الحكم القضائي تُترجم تميُّز أحكام الشريعة الإسلامية، وقدرة حَمَلتها من القضاة على التصدي مُستجِبات الأقضية ونوازلها.

لفت معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى إلى أن قضاة المملكة يتمتعون بخاصية الرسوخ في الفقه الإسلامي وأصوله، والإطلاع من خلال المناشط العدلية على القدر الكافي من المواد ذات الصلة بالشأن الحقوقي، مشيراً إلى أن هذه المؤهلات من أهم مكونات البناء السليم للحكم القضائي، فضلاً عن الاهتمام بقواعد الشريعة الإسلامية، والأنظمة المرعية واستجلاء مقاصدها.

وبيّن أن ضعف التسبب - في حالت تقدير حصول هي تعتبر مسؤولية قاصرة، فهو يعود سلباً على مُصدرِ هو لا يتعداه، فلا يطال حُكم الشرع البتة، كما لا تطال حالته الاستثنائية أداء المؤسسة القضائية، مشيراً إلى أن هذا الأمر لا يمكن أن يفوت التفتيش القضائي بالنسبة للتقييم الدوري لمستوى الأداء المهني، كما لا يمكن أن يفوت الدور الرقابي للمحكمة بالنسبة لتقويم العمل القضائي في كل قضية تُستأنف ويُطعنُ عليها، وأشار إلى أنه في حال الاعتراض بالطعن قد تتم الملاحظة على الحكم، أو يُصانَر عند الاقتضاء إلى نقضه مع التسليم بمنطوقه، وذلك لانعدام أو قصور أو خطأ التسبب، باعتباره غير مُوصل لمنطوقه الصحيح. كما أوضح الوزير أهمية التسبب القضائي في إبراز أحكام الشريعة الإسلامية، وإيصال مضامينها للرأي العام في الداخل والخارج، وبخاصة في القضايا الجنائية، التي تتم قراءتها قراءة فاحصة بعد نشر أحكامها.

وقال: إن نشر الأحكام «وقائع وأسباب ومنطوقاً» يعكس مائة الفقه الإسلامي، وقدرة حملته على استيعاب مختلفا لوقائع مهما بلغت صعوبتها وتعقيداتها، ومن ثم التعامل معها بتسبب قوي يوصلنا لمنطوق عادل، كما يعكس من جانب آخر حياد قضاء الملكة وشفافيته، وتمكّن كفاءتنا الشرعية من المادة الإجرائية والموضوعية، مع توافر بقية مؤهلات شغل الوظيفة القضائية التي جعلت من القاضي السعودي قامة شامخة لخدمة الشريعة الإسلامية بإبراز قيم عدالتها، من خلال أداء قضائي مُحكم في مبناه ومعناه.

وقال: إن الحكم القضائي لا يستقيم إلا بتكامل أسباب هو انسجامها مع الوقائع والمنطوق، وجميع هذا يترجم المستوى العلمي، والفقه القضائي، لمن صدر عنه، وما يتمتع به من بُعد في فهم المقاصد الشرعية والنظامية، لافتاً إلى أهمية أن تتضمن الأسباب التوصيف الصحيح للدعوى، وتقرير الاختصاص بنظرها، واستعراض مُهّمات وقائع المرافعة، وبالأخص طلبات الخصوم والدفع والدفاع، وفحص أسانيدها ومناقشتها، واليقظة لأي أسلوب من أساليب التحايل والتدليس على العدالة، حتى نصل للحكم العادل وفق المبادئ القضائية المُستقرة، على هذي أحكام شريعتنا المطهرة، في جملة حيثيات يحشد لها القاضي سياقاً علمياً يستشرف آثاره في قناعة الآخرين بحكمه، فضلاً عن ثقته في خاصة نفسه بما يُصدره، وترجمته الحقيقية لمستوى كفاءته القضائية، والذب عن شريعته

الإسلامية التي يحكم بها، مع إيضاح حكمه للمترافعين؛ لتمكينهم من حق الاعتراض على الأسباب التي يدور عليها محور الحكم، فإن لم تكن ثمة أسباب، أو كانت ميتسرة، أو يشوبها الغموض والتداخل، أو الاقتضاب المُخل، فإن قاضي الموضوع في الحصول تم يجعل الخصوم على بينة من أمرهم إزاء ما صدر في حقهم من حكم، بل إنه من خلال هذا الإبراد الحكمي قد حال بأسلوب غير مباشر - دون الاعتراض على الحكم، والمطلوب أن يبذل في كتابة الحك موسعه، فلا يترك زيادة مُستزید ولا ثغرة لمستدرك، وحتى يسلم في ثاني الحال من النعي عليه فساداً أو بطلاناً كلياً أو جزئياً، أو من وصفه بأي عيب من عيوب الحكم القضائي، مشيراً إلى أن الإبهام في تسبب الأحكام لا يقل عن الإبهام في منطوقها، بل إن التسبب بوضوح هو تكامله يُفسّر المنطوق، فهو محمول على الأسباب بالنص أو الاقتضاء، ولا يُمكن أن يُحال على غموض أو قصور فضلاً عن انعدام، وفي الجملة لا بد من بذل الجهد بالتتبع والاستقراء والفحص والبيان التام في كتابة الأسباب.

وقال وزير العدل: إن كافة المواد القضائية سواء كانت مدنية، أو تجارية، أو إدارية، أو أحوالاً شخصية، أو جنائية تحوي في طياتها دلائل شرعية ونظامية ومبادئ قضائية محمولة عليها، يمكن من خلالها توجيه الحكم القضائي بأسباب واضحة تثير السبل. وفي ختام هذا الملئقى انتهى المشاركون إلى التوصيات الآتية:

١- رفع الشكر والتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز على الموافقة لتنظيم هذا الملئقى.

٢- أهمية تنظيم ورش عمل متخصصة في المسائل المهمة في تسبب الأحكام الجنائية.

٣- أهمية تنظيم ملتقيات ماثلة في أحكام ومسائل تسبب الأحكام القضائية بأنواعها.

وفي الختام فإن المشاركين يقررون لمعالي وزير العدل جهوده المشكورة في الاهتمام بهذه المناشط العلمية تحت مظلة مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء.

## وزير العدل يستقبل الوفد القضائي المغربي المشارك في برنامج فعاليات الأعمال العدلية السعودية المغربية

بالحصول على العدالة ، وعدم الحيولة دون طلبها بحكم بات في جميع الأحوال. مبيناً أن الوزارة تستشرف استراتيجياً الخبرات الدولية، وتعمل على الأخذ بما يفيد منها، مؤكداً أن المرفق العدلي استحقاقات وواجبات كبيرة تسعى الوزارة للاضطلاع بمسؤوليتها على أكمل وجه.

وثمّن رئيس الوفد المغربي من جهته حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، مشدداً على أهمية عقد هذه الفعاليات لتطوير العمل العدلي بين البلدين الشقيقين. بعد ذلك تبادل الجانبين الهدايا التذكارية.

عقب ذلك بدأت أعمال برنامج حلقة العمل الأولى بكلمة لرئيس الجانب السعودي وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية الشيخ عبدالمحسن بن زيد آل مسعد أكد فيها أهمية عقد البرامج وخلق العمل بين الجانبين السعودي والمغربي لتفعيل وتطوير آليات التعاون القضائي بين البلدين ، مشيراً في كلمته إلى أهمية تبادل الزيارات بين الوفود القضائية في المملكتين.

تلى ذلك بدأت أعمال البرنامج الذي سيتناول خلال يومين الإجراءات القضائية في المجالات المدنية والتجارية والإدارية والشريعة والمصاريف والرسوم القضائية.

وضم الجانب السعودي المشارك في البرنامج عضو المحكمة العليا الشيخ احمد بن عبدالرحمن البغادي، وقاضي الاستئناف رئيس التفتيش القضائي الشيخ ناصر بن إبراهيم المحميد، والقاضي في المحكمة العامة بالرياض الشيخ مشعل بن سعد آل عسكر، وعضو محكمة الاستئناف بالرياض الشيخ عبدالله بن عبدالعزيز الفران، وقاضي الاستئناف عضو التفتيش القضائي الشيخ راشد بن محمد الهزاع، ومدير مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء أحمد بن علي الزهراني، ومدير عام الإدارة العامة للمستشارين منصور بن إبراهيم المزروع، ومدير عام الإدارة العامة للتعاون الدولي أحمد بن إبراهيم اليوسف .

استقبل معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى بمكتبه بالوزارة يوم الثلاثاء ١٥ جماد الأولى ١٤٣٢ هـ الوفد القضائي المغربي المشارك في برنامج فعاليات الأعمال العدلية السعودية المغربية في إطار تفعيل اتفاقية التعاون القضائي بين البلدين التي وقعت العام الماضي في الرباط.

وفي بداية الاستقبال رحب معالي وزير العدل بالوفد المغربي، متمنياً لهم طيب الإقامة ، مبيناً أن العلاقات بين البلدين الشقيقين تشهد نمواً كبيراً في كافة المجالات ومن بينها الشؤون العدلية.

وأوضح معاليه أن القضاء في المملكة العربية السعودية يعتمد في أحكامه تحكيم الكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة، وهما دستور الدولة، وفي أفقهما الميمون انبثقت أنظمت الدولة مع الإفادة من المعطيات العصرية في الجوانب الإجرائية، وصدر على ضوء هذا الأفق السديد طليعة الوثائق الدستورية في البناء التنظيمي للمملكة العربية السعودية وهو النظام الأساسي للحكم.

وبيّن أن قضاء المملكة يتمتع بالاستقلال التام في أحكامه، لافقاً النظر إلى ما شهده مرفق العدالة من تطور وتحديث في المادة الإجرائية مع رعاية الثوابت الشرعية في المادة الموضوعية.

وأوضح الدكتور العيسى أن مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود لتطوير مرفق القضاء خطا خطوات حثيثة مشمولاً بعدة مراحل إنشائية وتجهيزية، وتقنية، وتدريبية، وعلمية، مشيراً إلى أن نسب الإنجاز في نظر القضايا في الأعمال التوثيقية تبشر بخير، وصولاً لمطلب الجميع بالحصول على عدالة ناجزة، مرجعاً ذلك إلى الإفادة من التقنية الحديثة في أعمال المحاكم وكتابات العدل، مع اختصار الإجراءات، ما جعل المملكة تتبوأ المرتبة الأولى عالمياً في سرعة تسجيل الملكية العقارية. وتطرق إلى تبني الوزارة لفكرة بدائل التقاضي في الإطار المسموح به، مع ضمان حق الجميع

## الحارثي وكيلاً لوزارة العدل

وبعد الاطلاع على المادة الثانية والسبعين من نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) بتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/١٤) بتاريخ ٣/٣/١٤١٤هـ.

وبناءً على ما عرضه علينا معالي وزير العدل. أمرنا بما هو آت:

أولاً: يُعين الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن سعيد الحارثي وكيلاً لوزارة العدل بالمرتبة الممتازة.

ثانياً: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه.

عبدالله بن عبدالعزيز

صدر أمر ملكي بتعيين الشيخ عبداللطيف الحارثي وكيلاً لوزارة العدل وفيما يلي نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: أ / ٨٣ / التاريخ: ٢٠ / ٤ / ١٤٣٢هـ

بعون الله تعالى نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة الثامنة والخمسين من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / ٩٠) بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢هـ.

وبعد الاطلاع على نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ١٠) بتاريخ ١٨ / ٣ / ١٣٩١هـ.

## استحداث وكالات ووحدات مساعدة وإدارات عامة في وزارة العدل

وقد تم ربط جميع الوكالات بما فيها وكالة الوزارة للشؤون القضائية بمعالي وكيل الوزارة كما تم إنشاء مركز للبحوث وتدوين الأحكام للقيام بالبحوث القضائية والتوثيقية التي من شأنها تطوير مرفق القضاء إضافة نشر الأحكام، كما تم إنشاء عدد من الإدارات العامة منها الإدارة العامة للتنسيق مع المجلس الأعلى والمحكمة العليا والإدارة العامة لتقنية المعلومات والإدارة العامة لشؤون الفروع ترتبط بمعالي وكيل الوزارة مباشرة كخيار ربط والإدارة العامة للشؤون القانونية والتعاون الدولي بمعالي الوزير إيماناً من الوزارة بأهمية التطوير في جميع مرافقها أما عن إعادة ربط بعض الإدارات القائمة بمستوياتها الوظيفية وفق التخصص فقد صدر عدد من القرارات شملت ربط إدارتي التخطيط والميزانية وإدارة التطوير وإدارة التدريب والابتعاث ووحدة العلوم والتقنية بوكالة التخطيط والتطوير، كما تم ربط الإدارة العامة للمحاماة والإدارة العامة ببيوت المال والإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية والإدارة العامة للمشاريع والصيانة بمعالي وكيل الوزارة وربط الإدارة المركزية، للإذن بالتوثيق بالوكيل المساعد لشؤون كتابات العدل وربط إدارة الخبراء بالوكيل المساعد للإسناد القضائي وإدارة الحجز والتنفيذ بالوكيل المساعد للحجز والتنفيذ.

أصدر معالي الوزير الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى عدداً من القرارات التنظيمية لجهاز الوزارة بلغت في مجموعها (٣٢) قراراً شملت إنشاء وكتلتين الأولى:

تعنى بشؤون التوثيق في كتابات العدل والتسجيل العيني للعقار وتوثيق عقود الأنحة والثانية: وكالة للتخطيط والتطوير تعنى بوضع الخطط ومتابعة تنفيذها، كما تعنى بتطوير المحاكم وكتابات العدل والإدارات القضائية ذات الصلة بنظام القضاء.

كما اشتملت هذه القرارات على إنشاء أربع وكالات مساعدة منها ثلاث وكالات مساعدة لوكالة الشؤون القضائية والهدف من إنشاء الوكالات المساعد للشؤون القضائية مراعاة كثرة التخصصات في الأعمال القضائية في الوزارة، الوكالة المساعدة لشؤون المحاكم يرتبط بها إدارة شؤون محاكم الاستئناف وإدارة شؤون المحاكم المتخصصة وإدارة شؤون المحاكم العامة، والوكالة المساعدة للحجز والتنفيذ ويرتبط بها: إدارة الحجز والتنفيذ وإدارة التراخيص وإدارة وحدات الأصول، والوكالة المساعدة للإسناد القضائي ويرتبط بها: إدارة الصلح والتحكيم وإدارة الخبرة أما الوكالة المساعدة الرابعة فتم إنشاؤها في وكالة الوزارة لشؤون التوثيق تحت مسمى الوكالة المساعدة لشؤون كتابات العدل ويرتبط بها: إدارة كتابات العدل وإدارة كتاب العدل.

## وزارة العدل تنظم برامج تدريبية لإدارة المستودعات

نظمت وزارة العدل في يوم السبت ١٩ جماد الأولى ١٤٣٢ هـ بالرياض برنامج (إدارة المستودعات باستخدام الحاسب الآلي) ويهدف هذا البرنامج والمشارك فيه ٢٥ متدرباً من المشرفين والعاملين بإدارة المستودعات إلى تحديد مفهوم عملية التخزين وتحديد الكمية الاقتصادية لإعادة الطلب واستخدام الحاسب في تعريف بطاقات الصنف والموردين وإعداد تقارير المستودعات باستخدام الحاسب وجداول حركة الأصناف والمستودعات.

«موقع الوزارة»

## دورة في تطوير قدرات المشرفين الإداريين بالدوائر الشرعية

أطلقت وزارة العدل البرنامج التدريبي المخصص للمشرفين الإداريين حيث تعمل الوزارة من خلال تقديم هذا البرنامج على تطوير قدرات ٢٥ مشرفاً إدارياً بكافة قطاعاتها التابعة لها من محاكم وكتابات عدل وإكسابهم مهارات الإشراف الإداري على الأعمال الإدارية والفنية في الإدارات التي يشرفون عليها.

«واس»

## تشغيل النظام الإلكتروني في (٥٧) محكمة وكتابة عدل

أنتهت الإدارة العامة للحاسب الآلي بوزارة العدل من تشغيل النظام الإلكتروني ونقل بيانات وأرشفة (٥٧) دائرة شرعية محاكم أو كتابات عدل في عدد من مناطق المملكة ويجري العمل حالياً على تشغيل النظام الإلكتروني في بقية المحاكم وكتابات العدل الأخرى.

جريدة الجزيرة - العدد: ١٤١٢٠

## إنشاء ٣٨ صالة داخل المحاكم لأداء الشهادة «عن بعد» عبر البث التلفزيوني

تعتزم وزارة العدل خلال الفترة القريبة المقبلة، إنشاء ٣٨ صالة داخل المحاكم لأداء الشهادة عن بعد ومن الممكن أن تؤخذ الشهادة عبر بث تلفزيوني خاص بالمحاكم في المرحلة الأولى. وتقوم هذه الصالات مقام الاستخلاف أو كتاب القاضي إلى القاضي وسيتم تعميمها على جميع المحاكم عند الاقتضاء، وتأتي هذه الخطوة من وزارة العدل تزامناً مع قرب تطبيق الحكومة الإلكترونية في المملكة لتسهيل بعض الخدمات للمواطنين أثناء مراجعتهم للمحاكم.

## وزارة العدل تطبق نظام البصمة لإثبات شخصية المرأة أمام المحاكم

تعتزم وزارة العدل قريباً ضمن خطط تطوير مرفق القضاء، البدء في تطبيق نظام البصمة الخاص بإثبات شخصية المرأة أمام المحاكم وكتابات العدل لمنع إمكانية انتحال شخصيتها من خلال امرأة أخرى.

صحيفة المدينة - العدد: ١٧٥١٩

## وكيل وزارة العدل يرفع البرنامج التأهيلي لتدريب القضاة

نيابة عن معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى افتتح معالي وكيل وزارة العدل الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن الحارثي برنامج تأهيل القضاة الذي تنفذه وزارة العدل لقضاة الدرجتين (ب) و(ج) ويتضمن البرنامج الذي يقام على مدى أسبوعين عدداً من المحاور التدريبية والتي منها الفاعلية في إدارة المكتب القضائي وفنون التعامل والاتصال وفن حل المشكلات والتعريف بحقوق القاضي وواجباته.

«واس»